التقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في الجزائر

1- إينال أمينة
أستاذة مساعدة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
inal.amina@outlook.com

2- الدكتور عبد الرحيم شيبي
أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي مغنية، الجزائر
chibirahim@yahoo.fr

3- أمال بدو
أستاذة مساعدة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
beddou1990@yahoo.com

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة الطلب على الواردات الجزائرية في فترة زمنية مدروسة تمتد من 1980 إلى 2014 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة(ARDL)، لمعرفة أهم المحددات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في حجم الواردات. و قد بينت النتائج وجود علاقة تكامل متزامن بين حجم الواردات و متغيرات الدراسة في المدى الطويل،حيث يرتبط حجم الطلب على الواردات ايجابيا مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات البترولية ، سعر الصرف الحقيقي الفعلي، ومؤشر الأسعار النسبية للواردات، و عكسيا مع الرسوم الجمركية.

الكلمات المفتاحية: الطلب على الواردات،الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة.

Abstract: This paper examines a disaggregated import demand model for Algeria using time series data for the period 1980-2014. An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) modeling process is employed to capture the effect of the most important macroeconomic determinants on import demand.
The empirical results show that a long run cointegration relationship between the variables. And there is a positive relationship between the demand for imports and gross domestic product per capita, petroleum exports, real effective exchange rate, and relative price index and inversely with the customs duties.
Key words: import Demand, Algeria, Auto Regressive Distribution Lag model.

تمهيد: تلعب الواردات جزءا هاما للاقتصاد الوطني ،فهي تعمل على توفير السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا،أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة اقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، ومن تم تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار، و تتيح للصناعات الوطنية رفع مستوى كفاءاتها لضمان المنافسة التجارية العالمية. وفي هذا الصدد، تعتبر الجزائر واحدة من بين الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الواردات من السلع و الخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية و الإنتاجية. إذ نلاحظ في الآونة الأخيرة تفوق حجم الواردات على الصادرات الجزائرية، حيث بلغت قيمة الواردات 3.72 مليار دولار خلال شهر أكتوبر لسنة 2015 ، بينما بلغ حجم الصادرات 2.35 مليار دولار ، وعلى إثر ذلك، بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 1.375 مليار دولار في نفس الفترة. هذا و قد بلغت نسبة تغطية الواردات للصادرات حوالي 63 % في شهر أكتوبر 2015 مقابل 105% خلال نفس الفترة من سنة 2014 مسجلة بذلك تراجعا بـ 42 %[1].

وأمام هذه الوضعية الحرجة، يهدف هذا البحث إلى توصيف الواردات الجزائرية وتحديد تركيبها السلعي و الجغرافي عبر الزمن، وأيضا معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الطلب على الواردات ، و من ثم ترجمتها إلى نموذج كمي يعكس

التداخلات بين مكوناته، بشكل يمكّن من تحديد نسبة تأثير كل عامل على حدة على مستوى الاستيراد، حتى يسهم البحث في تصميم السياسات الفعالة في معالجة ارتفاع الواردات في الوقت الحاضر وتفادي استفحال العجز التجاري في المستقبل.

وعلى إثر ذلك، يمكننا صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ماهي أهم العوامل المحددة لحجم الواردات الجزائرية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل أعلاه، سنقسم الورقة البحثية إلى خمسة أقسام: يعالج القسم الأول بعض الأدبيات التطبيقية لموضوع الدراسة، بينما يتضمن القسم الثاني تحليل وصفي للواردات الجزائرية وتحديد تركيبها السلعي و الجغرافي عبر الزمن. يعتبر بمثابة في حين سيتم في القسم الثالث شرح للاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة التطبيقية، مع تقديم النتائج و تحليلها في القسم الرابع. في ختام عرضنا سنلخص أهم النتائج التي تحصلنا عليها، كما سنبدي بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتوصل لأفضل السبل الكفيلة للحد من ارتفاع الواردات بالجزائر.

الأدبيات التطبيقية: من بين أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الواردات نذكر منها مايلي:

- دراسة الدخيل[2] (2001)لتحليل العلاقات التجارية التبادلية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركائها التجاريين للفترة (1997 -1968) التي توصلت إلى أن معامل الدخل غير النفطي موجب ومعنوي إحصائياً في تفسير الطلب على الواردات، في حين كانت قيمة معامل الأسعار النسبية للواردات سالبة ومعنوية في تفسير الطلب من الواردات في المملكة خلال فترة الدراسة.
- دراسة(Tsangyao Chang)وآخرون[3](2005)،لدالة الطلب على الواردات الإجمالية لجنوب كوريا باستعمال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) للفترة(1980-2000).وتوصل الباحثون أن المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات في جنوب كوريا هي الدخل و أسعار الواردات.
- دراسة (عابد بن عابد العبدلي)سنة (2007)[4]،لمحددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ خلال الفترة (1960-2005)، توصل الباحث لوجود علاقة قصيرة و طويلة الأجل بين الواردات و محدداتها المتمثلة في الدخل، الأسعار النسبية و احتياطي النقد الأجنبي.
- دراسة (Dilip Dutta)و(Nasiruddin Ahmed)سنة(2006)[5]،لدالة الطلب على الواردات الكلية في الهند، باستعمال التكامل المتزامن للفترة (1971-1995).توصل الباحثان أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على الواردات، بحيث حجم الواردات يتأثر بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و اقل حساسية لتغيرات الأسعار الحقيقية.
- دراسة (HAFEEZ UR REHMAN) سنة (2007)[6]،لتقدير دالة الطلب على الواردات في باكستان، باستعمال التكامل المتزامن للفترة (1975-2005)،توصل الباحث ان الطلب على الواردات يتأثر بتغيرات الدخل الحقيقي و أسعار الواردات في المدى الطويل، أما في المدى القصير فالتغيرات في الأسعار المحلية و أسعار الواردات لا تؤثر في الطلب على الواردات.
- دراسة(E.F. Oteng-Abayie)و(J. Appiah-Nkrumah) سنة (2009)[7]،لتقدير دالة الطلب على الواردات الكلية في غانا،للفترة (1971-1995)، توصل الباحثان ان الناتج المحلي الإجمالي موجب ومعنوي إحصائياً، في حين كانت قيمة معامل سعر الصرف موجبة ومعنوية في تفسير الطلب على الواردات في غانا خلال فترة الدراسة.

- دراسة (N'guessan Bi Zambe)و(Yaoxing Yue)سنة(2010)[8]،لتقدير لدالة الطلب على الواردات في كودي فوار، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL)خلال الفترة (1971-1995)، لمعرفة آثار المتغيرات التالية(الإنفاق على الاستهلاك،نفقات الاستثمار، نفقات الصادرات و الأسعار النسبية) على الطلب على الواردات.توصل الباحثان أن المحددات الرئيسية للواردات في المدى الطويل هي الصادرات و الاستثمار و في المدى القصير هي نفقات الاستهلاك. و الطلب على الواردات غير حساس لتغيرات الأسعار.
- دراسة (Yi-Hsien Wang) و(Jun-De Lee)سنة(2012)[9]، لتقدير دالة الطلب على الواردات في الصين، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)للفترة(1992-2010).توصل الباحثان ان الدخل المحلي له اثر ايجابي على الواردات عكس معامل سعر الصرف الحقيقي الذي له اثر سلبي و هذا ما يدل على انخفاض مستوى التنافسية الخارجية و بذلك ستنخفض مستوى الواردات.

سنحاول في هذه الدراسة تطبيق خلاصة المزج ما بين الدراسات السابقة باعتبارها كمرتكزات الانطلاق لدراسة سلوك الواردات في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) و استخلاص أهم المتغيرات المفسرة لحجم الواردات الجزائرية الإجمالية،و آثارها في المدى الطويل و القصير.

تحليل عام للواردات الجزائرية:

1. **تطور** الواردات الجزائرية من (1970-2014): يمكن تقسيم تطور الواردات الجزائرية إلى مرحلتين نختصرها في ما يلي:

- مرحلة احتكار الدولة لسياسة الاستيراد من (1970-1993):عرف حجم الواردات الجزائرية تزايد ملحوظ منذ سنة 1970 إلى سنة 1984ويرجع ذلك إلى تمكن الجزائر من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع بفضل الفائض الذي حققه ميزانها التجاري.و من سنة 1985 إلى سنة 1987 نلاحظ تراجع في حجم الواردات بسبب الهبوط المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 و انخفاض إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38% لذا لجأت الدولة إلى تمويل الواردات عن طريق القروض التجارية. و ابتدءا من سنة 1988 إلى غاية 1993 عرف حجم الواردات الجزائرية تذبذبات بين الارتفاع و الانخفاض نتيجة للصدمة البترولية و القيود التي فرضتها الدولة على الاستيراد سنة 1992.
- مرحلة التحرير التام لعملية الاستيراد من(1994-2014):نلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع كبير لحجم الواردات ،و هذا يرجع إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بداية من سنة 1994،لتحرير عملية الاستيراد و إلغاء احتكار الدولة للواردات الجزائرية.

2. تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية: من الشكل (2) نلاحظ أن معدات التجهيز الصناعية تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة (1980-2014)و بنسبة29.87% من إجمالي الواردات، وتتمثل هذه المعدات في الآلات الإنتاجية، المضخات المائية..الخ.يليها المواد نصف المصنعة في المرتبة الثانية حيث تراوحت حصتها في الواردات حوالي 22.55%.ثم تأتي المواد الغذائية في المرتبة الثالثة بنسبة 18.13% من إجمالي الواردات، أما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالمواد الاستهلاكية الصناعية،المواد الخام، الطاقة وزيوت التشحيم ومواد التجهيز الفلاحية، فتحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية، وهذا نظرا لوفرة الموارد الطبيعية كالبترول من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة من جهة أخرى.

3. **تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية:** نلاحظ من الشكل(3) أن معظم واردات الجزائر تأتي من دول الاتحاد الاروبي، فهي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 56% من إجمالي الواردات خلال الفترة (1980-2014)،ومن أهم الموردين داخل المجوعة فرنسا و ايطاليا على الترتيب و هذا راجع إلى العامل التاريخي الاستعماري و العامل الجغرافي و العامل التفضيلي

للتفكيك الجمركي للشراكة الارور جزائرية. تليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوربية) بـ (18%)،ثم تليها باقي الدول بنسب ضئيلة.

النموذج القياسي للدراسة: لغرض اختبار فرضية البحث، وبالاعتماد على الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وبعد عدة محاولات تضمنت إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، تم حصر خمسة محددات تفسيرية لدالة الطلب على واردات الجزائر و هي كالآتي:

$$LIMP = f(LEX, LGDPPC, LRER, LCT, LRPI) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن (LIMP) تمثل لوغاريتم حجم الواردات الجزائرية بالدولار الأمريكي،(LEX) لوغاريتم حجم الصادرات البترولية بالدولار الأمريكي ، (LGDPPC) لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، (LRER) لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي الفعلي بالدولار الأمريكي ، (LRPI) لوغاريتم مؤشر الأسعار النسبية للواردات بالدولار الأمريكي ، (LCT)لوغاريتم الرسوم الجمركية على الواردات بالدولار الأمريكي.

تقوم هذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، المقدم من طرف Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)،و كل من Pesaran and Al(2001).و بناءا على المعادلة رقم(1) سوف نقدر نموذج (ARDL)وفق الصيغة الآتية:

$$\Delta LIMP = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LIMP_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_2 \Delta LEX_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_3 \Delta LGDPPC_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_4 \Delta LRER_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_5 \Delta LCT_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_6 \Delta LRPI_{t-i} + \varphi_1 LIMP_{t-1} + \varphi_2 LEX_{t-1} + \varphi_3 LGDPPC_{t-1} + \varphi_4 LRER_{t-1} + \varphi_5 LCT_{t-1} + \varphi_6 LRPI_{t-1} + \mu_t$$

حيث أن:

Δ : يشير الى الفرق الاول؛ $\alpha 0$: الحد الثابت؛ P: الحد الأعلى لفترات التخلف الزمني

$\beta 1, \ldots, \beta 6$: معلمات الفترة القصيرة (تصحيح الخطأ)

$\varphi_1, \ldots, \varphi_6$:تمثل العلاقة طويلة الأمد

i:اتجاه الزمن ؛ μt: حد الخطأ العشوائي

النتائج التطبيقية للدراسة:

- **إجراء اختبار جذر الوحدة:** من خلال الجدول(1)يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة ماعدا سلسلة LRPI فهي مستقرة عند مستواها،وذلك بدلالة أن القيم المطلقة الإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة لاختباري ADF و PP ،و العكس بالنسبة لاختبار KPSS. وبما أن هذه المتغيرات ليس لها نفس درجة التكامل ولاتوجد متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية،فانه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالنسبة للنموذج المقترح.

– منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL :

1- **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود** : بعد مقارنة القيمة المحسوبة لاحصاءة _ F مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaran et al (2001) عند K=5 في الجدول(2)، نجد أن القيمة المحسوبة ل F

(9.38)اكبر من قيم الحد الأعلى الجدولية عند مستوى معنوية 5% و10 %، و هذا ما يثبت رفض الفرضية العدمية،و التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات،وعليه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الواردات الجزائرية و محدداتها الاقتصادية .

2- **دراسة التوازن في المدى الطويل**: توضح نتائج الجدول(3) أهم محددات الواردات في الجزائر،إذ ظهرت معظم المعلمات موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية،ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية التي تربط ما بين حجم الواردات الجزائرية وكل من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،الصادرات البترولية.والعلاقة العكسية التي تربط بين حجم الواردات الجزائرية و التعريفات الجمركية.باستثناء متغير سعر الصرف و متغير الأسعار النسبية للواردات الذين جاءوا بإشارة موجبة عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة .

3- **دراسة التوازن في المدى القصير**: نلاحظ من الجدول(4)،أن نتائج التقدير المتحصل عليها في المدى القصير متوافقة إلى حد كبير من حيث المعنوية و الإشارات مع نتائج التقدير في المدى الطويل.ويلاحظ أيضا أن معامل حد التصحيح سالب ومعنوي(0.11-)، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في حجم الواردات الجزائرية يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، كما يظهر من النتائج أن 11% من انحراف حجم الواردات الجزائرية عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.

4- **اختبار استقرار النموذج(Stability Test)**: من خلال الشكل البياني(4) و(5) نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة للنموذج يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، ليشير إلى الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%.نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUMSQ.و يتضح من هذين الاختبارين أن المعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة.

وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما هو موضح في الجدول (5). يتضح من الجدول أن كل الاحتمالات اكبر من 5% ،أي أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي،و عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بالإضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء،و ارتفاع قيمة معامل التحديد(0.99).و هذا يشير إلى أن النموذج سليم إحصائيا و يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

تحليل النتائج :

- بينت نتائج الدراسة على وجود علاقة ايجابية بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و حجم الواردات الجزائرية و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع نتائج العديد من الدراسات التطبيقية [Islam and Hassan (2004),Riaz Shareef and Vu Tran(2007)[10] Oteng andAppiah-Nkrumah (2009),Qazi and Mashkoor(2010)[11],Shaista Alam and Qazi Masood Ahmed(2010)[12]]. حيث أن ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الواردات ب 0.43 وحدة.و يمكن تفسير ذلك بالسياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، و التي ساهمت في زيادة الطلب الداخلي سواء تعلق الأمر بطلب العائلات على السلع الاستهلاكية (في ظل ارتفاع الأجور) أو الطلب على السلع الاستثمارية و المواد الخام الضرورية لإنتاجها.
- جاء اثر الصادرات البترولية ايجابيا و ذو علاقة طردية مع حجم الواردات الجزائرية. و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية [N'guessan.C.& Yaoxing Y (2010), Mayumi FUKUMOTO(2012)[13]].حيث

أن ارتفاع الصادرات البترولية بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الواردات ب 0.65 وحدة. وتعكس هذه النتيجة حقيقة الاقتصاد الجزائري و خلله الهيكلي باعتبار الصادرات البترولية الممول الرئيسي لإيرادات الدولة الجزائرية، فكلما ارتفعت قيمة هذه الأخيرة ، زادت قيمة الطاقة الاستيرادية لسد مختلف حاجيات الاقتصاد الجزائري.

- ظهرت التعريفة الجمركية بعلاقة سلبية معنوية مع الواردات،وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية [Jacqueline.D & Christopher .K(1993)[14], Juita Mohamad(2012)[15]].حيث أن ارتفاع التعريفة الجمركية بوحدة واحدة تودي إلى انخفاض الواردات ب 0.96 وحدة.و هذا راجع إلى السياسة التجارية التي انتهجتها الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى تضخيم الحقوق الجمركية الذي نجم عنه ارتفاع أسعار السلع المستورة، و بالتالي تقليص حجم الواردات الجزائرية.
- ظهر سعر الصرف الحقيقي و مؤشر الأسعار النسبية للواردات بعلاقة ايجابية مع الواردات الجزائرية، و هذا عكس ما تتوقعه النظرية الاقتصادية [(Albatel, A (2002)[16], Jahanzaib.H.& al(2011)[17]]. (د.صالح تومي(2006)[18]) حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الواردات ب0.30 وحدة، و ارتفاع مؤشر الأسعار النسبية بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات ب 1.04وحدة. و يمكن تفسير ذلك بعدم تحقق شروط مارشال- ليرنر Marshal-Lerner (أسلوب المرونات) في ظل عدم تنويع الصادرات الجزائرية و انحسارها في منتج واحد و هو المحروقات ، و أيضا جمود في العرض الداخلي من السلع (فجوة الإنتاج)، بحيث لم يتجاوب هذا الأخير مع التوسع المتتالي في النشاطات الرسمية و غير المعلنة. ويرجع سبب ذلك إلى ضعف إنتاجية عوامل الإنتاج التي انخفضت من 7.5 خلال الفترة 67-69 إلى حوالي -4 خلال الفترة 95-99. وزاد في ضعف الإنتاجية هذه الاستعمال السيء للطاقات المتوفرة بحيث لم تتعدى 57% خلال الفترة 88-91.

الخاتمة: استهدفت هذه الورقة البحثية محاولة الإلمام بموضوع الطلب على الواردات الجزائرية، وكذا تحديد العلاقة بين الواردات و هذه المتغيرات في المدى القصير والمدى الطويل، باستخدام نموذج ARDL. والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها من الدراسة القياسية أن الرسوم الجمركية، حجم الصادرات البترولية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي المحددات الرئيسية للواردات الجزائرية يليه باقي المتغيرات الاقتصادية بنسب ضئيلة في كل من المدى الطويل و القصير.كما ينبغي التنويه أن استخدام سعر الصرف و مؤشر الأسعار النسبية كمحددات للواردات لم يظهرا بالإشارة المتوقعة عند إدخالهما في النموذج،ولعل هذا يعكس عدم تنويع الصادرات الجزائرية وانحسارها في منتج واحد وهو المحروقات، وأيضا جمود في العرض الداخلي من السلع (فجوة الإنتاج)، بحيث لم يتجاوب هذا الأخير مع التوسع المتتالي في النشاطات الرسمية و غير المعلنة.

وعلى ضوء هذه النتائج، يمكننا صياغة بعض التوصيات للحد من ارتفاع الواردات بالجزائر:

- تحديد جوانب القوة و الضعف لمختلف القطاعات الانتاجية،بالإضافة إلى التعبئة المستعجلة للهياكل القاعدية الصناعية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات،و التقليل من الواردات.
- توفير الشروط الملائمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي،وذلك من خلال إقامة مشاريع مشتركة من شانها أن توفر البنى التحتية للمستثمر المحلي،وتقليل المخاطر أمامه مما يزيد من فرص التنمية في البلاد.

الهوامش و المراجع:

[1] المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع لمديرية الجمارك الجزائرية

[2] الدخيل، خالد بن إبراهيم (2001) ،**تحليل العلاقات التجارية التبادلية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركائها التجاريين**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت مجلد (1) 29، ربيع 2001، صص 70 -37

[3] Tsangyao. C, Y.HO, and C.J Huang(2005), **A Reexamination Of South Korea'S Aggregate Import Demand Function**: **The Bounds Test Analysis**, Journal Of Economic Developement, Volume 30, Number 1, June 2005,pp 119-128.

[4] د.عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر،العدد32، 1428هـ/2007م.

[5] Dilip Dutta and Nasiruddin Ahmed,(2006),**An Aggregate Import Demand Function for India**:**Acointegration Analysis**, School of Economics and Political Science, University of Sydney,pp1-12.

[6] Hafeez Ur Rehman(2007), **An Econometric Estimation Of Traditional Import Demand Function For Pakistan**, Pakistan Economic and Social Review, Volume 45, No. 2 (Winter 2007), pp. 245-256

[7] Oteng-Abayie and J. Appiah-Nkrumah(2009),**Estimating an aggregate import demand function for Ghana**. Journal of Science and Technology, Vol. 29, No. 2, p1-9.

[8] N'guessan Bi Zambe Serge Constant,(2010) **An Econometric Estimation of Import Demand Function for Cote D'Ivoire**, International Journal of Business and Management,vol.5,No2.

[9] Yi- Hsien Wang.Jun-De Lee, (2012), **Estimating the import demand function for China**,Economic Modelling,Volume 29 ,2pp 591 –2596

[10] Riaz Shareef and Vu Tran, **An aggregate import demand function for Australia**:**a cointegration approach**, **School of Accounting**, Finance and Economics & FEMARC Working Paper Series,pp1-34.

[11] Qazi Muhammad Adnan Hye and Masood Mashkoor(2010),**Import demand function for Bangladesh**:**A rolling window analysis**, African Journal of Business Management Vol.4 (9), pp1-7.

[12] Shaista Alam and Qazi Masood Ahmed(2010),**Exchange Rate Votality and Pakistan's Import Demand**:**An Application of Autoregressive Distributed Lag Model**, *International Research Journal of Finance and Economic,pp1-16.*

[13] Mayumi FUKUMOTO, **Estimation of China's disaggregate import demand functions**, China Economic Review,v 23,pp 434– 444.

[14] Jacqueline Dwyer and Christopher Kent (1993), **A re-examination of the determinants of Australia's imports**, Research Discussion Paper (9312), *Economic Research Department*, Reserve Bank of Australia, pp. 1-3.

[15] Juita Mohamad, **The Impact of Tariff Reductions on Real Imports in Malaysia from 1980-2010**,Cambridge Business & Economics Conference,june 27-28,2012.

[16] Albatel, A., (2002), **Imports Demand Behavior**: **the case of Saudi Arabia**, Economic Studies, Vol.4, No.7,July 2002, PP.1-44

[17] Jahanzaib Haider, Muhammad Afzal, Farah Riaz, **Estimation of import and export demand functions using bilateral trade data**: **The case of Pakistan**, BEH - Business and Economic Horizons, Volume 6, Issue 3,September 2011 ,pp. 40-5.

[18] د.صالح تومي(2006)،النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر،مجلة الباحث،العدد4،سنة2006.

الأشكال و الجداول:

الجدول(1): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

Kpss		PP		ADF		الرتبة	السلسلة الزمنية
الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى		
(7) 0.09	(5) 0.180	(2) -3.91	(3) 1.88	(0) -3.95	(0) 2.26	I(1)	**LIMP**
(1) 0.082	(4) 0.149	(2) -3.68	(1) 3.80	(0) -3.68	(0) 4.09	I(1)	**LEX**
(4) 0.094	(5) 0.166	(4) -5.42	(4)1.03	(0) -1.96	(0) 1.30	I(1)	**LGDPPC**
(2) 0.112	(4) 0.154	(1)-4.06	(2) -1.44	(0) -6.68	(2) -2.14	I(1)	**LRER**
(1) 0.130	(4) 0.144	(2) -6.05	(2) -0.55	(0) -6.04	(0) -0.54	I(1)	**LCT**
(3) 0.060	(4) 0.146	(4) -3.85	(4) -3.32	(0) -3.86	(1) 2.04	I(0)	**LRPI**

The 5% Critical Value : ADF :-1.95 , PP : -1.95 , KPSS: 0. 146

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج **Eviews 9.0**

الجدول(2): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

Sample: 1984 2014
Included observations: 31
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.386853	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.81	2.93
5%	2.14	3.34
2.5%	2.44	3.71
1%	2.82	4.21

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج **Eviews9.0**

الجدول(3):مقدرات المعلمات في المدى الطويل (المتغير التابع **LIMP**)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPPC	0.431774	0.165137	2.614643	0.0347
LEX	0.655177	0.036415	17.992150	0.0000
LRER	0.306025	0.149443	2.047775	0.0798
LRPI	0.049980	0.268535	3.909662	0.0058
LCT	-0.964543	0.306328	-3.148733	0.0162

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج **Eviews9.0**

الجدول(4):نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع **ΔLIMP**)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LIMP
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 0, 3, 4)
Date: 06/26/15 Time: 22:34
Sample: 1980 2014
Included observations: 31

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	0.532631	0.292813	1.819015	0.1117
D(LIMP(-2))	0.161256	0.334310	0.482355	0.6443
D(LIMP(-3))	-0.516184	0.230781	-2.236686	0.0604
D(LGDPPC)	0.428354	0.218932	1.956561	0.0913
D(LGDPPC(-1))	0.592797	0.208484	2.843370	0.0249
D(LGDPPC(-2))	-0.646955	0.247336	-2.615689	0.0346
D(LGDPPC(-3))	-0.536313	0.287831	-1.863291	0.1047
D(LEX)	0.340844	0.129875	2.624392	0.0342
D(LEX(-1))	-0.206352	0.170010	-1.213768	0.2642
D(LEX(-2))	-0.437192	0.178237	-2.452873	0.0439
D(LEX(-3))	0.139069	0.108773	1.278519	0.2418
D(LRER)	0.241856	0.249422	1.370595	0.0928
D(LRPI)	0.165885	0.789264	2.744183	0.0287
D(LRPI(-1))	-4.710239	0.830717	-5.670090	0.0008
D(LRPI(-2))	0.529130	0.651989	0.811563	0.4438
D(LCT)	-0.485628	0.151371	-1.886943	0.0511
D(LCT(-1))	-0.717701	0.150999	-4.753016	0.0021
D(LCT(-2))	0.003782	0.122462	0.030886	0.9762
D(LCT(-3))	-0.278459	0.096387	-2.888955	0.0234
CointEq(-1)	-0.117087	0.340098	-3.284607	0.0134

Cointeq = LIMP - (0.4318*LGDPPC + 0.6552*LEX + 0.3060*LRER + 0.0499 *LRPI - 0.9645*LCT)

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج **Eviews9.0**

الجدول(5):نتائج فحص بواقي النموذج :

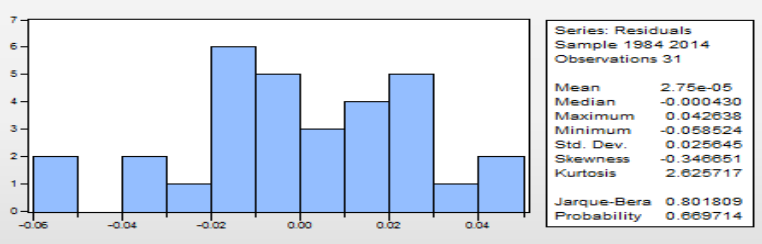

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.933708	Prob. F(24,6)	0.5930
Obs*R-squared	24.45278	Prob. Chi-Square(24)	0.4360
Scaled explained SS	1.012540	Prob. Chi-Square(24)	1.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	9.727935	Prob. F(2,5)	0.1189
Obs*R-squared	24.66205	Prob. Chi-Square(2)	0.1492

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج **Eviews9.0**

الشكل (1): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1970–2014)

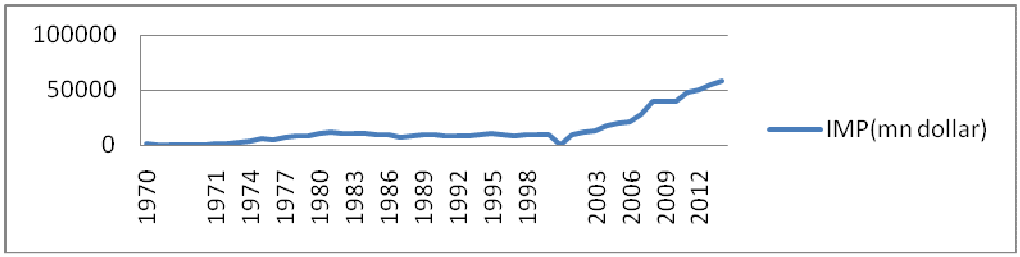

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج **EXCEL** بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك

الشكل(2): تطور التركيب السلعي للواردات الجزائرية للفترة (1980–2014)

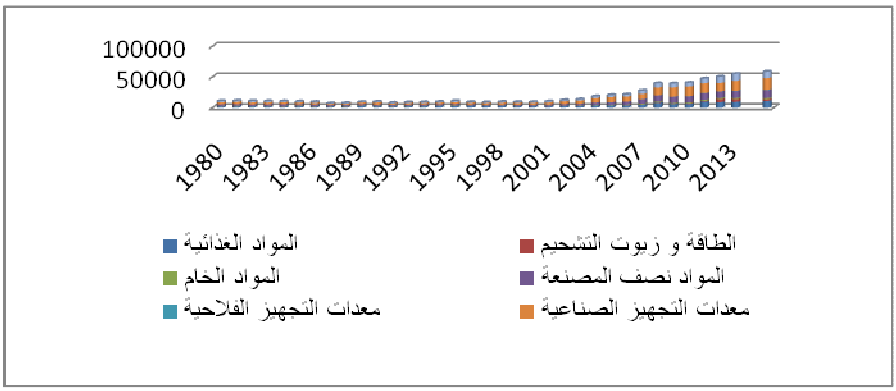

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج **EXCEL** بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل(3):تطور التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (1980-2014):

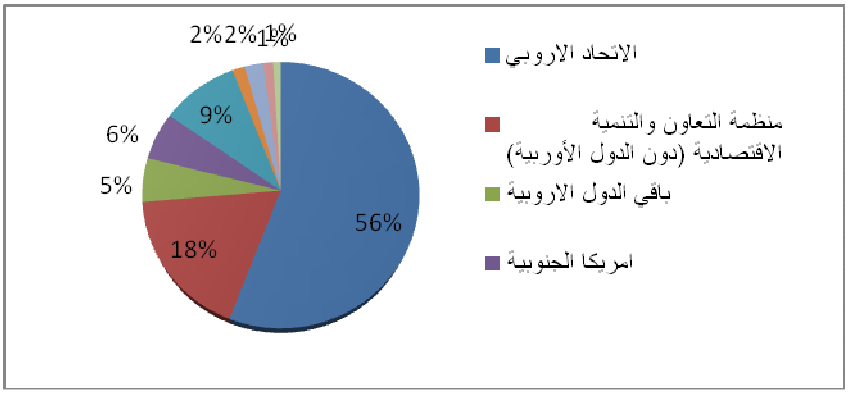

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل (4): إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM

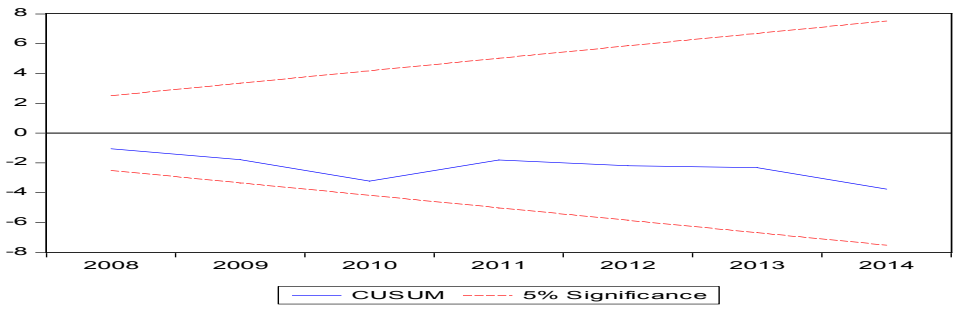

الشكل البياني(5): اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ

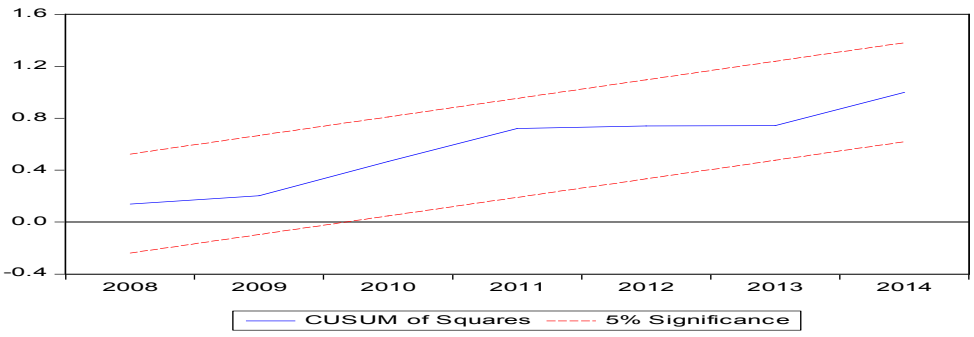

المصدر: إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews9.0